مدنية
لا عسكرية

rachad.org

جوان 2020

الافتتاحية

«مدنية» وهو لسان حال حركة «رشاد»، حيث تستمد مقالاتها حول أهم المواضيع التي تشغل الرأي العام بالجزائر من مناضليها بفروع الحركة بمختلف ولايات الوطن. كذلك تسعى النشرية الشهرية إلى إبراز أهداف رشاد السياسية ونشاطات فروعها. التزمت حركة رشاد منذ نشأتها في أبريل 2007 بالعمل بكافة الوسائل السلمية من أجل تشييد دولة القانون والحكم الراشد في الجزائر. وكانت رائدة في الدعوة إلى تمدين الدولة لفكّ قبضة الجيش الخانقة، من خلال ذراعه الاستخباراتية، على الدولة والمجتمع. وتبيّن بعد 22 فبراير 2019 أنّ ذلك مطلب غالبية الجزائريين والجزائريات الذين يهتفون منذ خمسة عشر شهرًا بشعار «دولة مدنية ماشي العسكرية!».

اتخذت رشاد من مصطلح «مدنية» اسما لنشريتها تعبيرا عن مشروعها التغيري اللاعنفي القائم أساساً على تمدين الدولة الجزائرية، بإخراجها من النفق المُظلم للحُكم العسكري المستبد إلى آفاق الدولة المدنية الديمقراطية والحكم الراشد. شعار «دولة مدنية لا عسكرية»، الذي تصدح به هتافات المتظاهرين في الحراك الشعبي يعبر عن تصميم المواطن الجزائري على مواصلة النضال من أجل تحقيق التغيير الجذري للنظام وإرساء دولة القانون والسيادة الشعبية على كل مؤسسات الدولة.

وقد اشتمل العدد الأول للنشرية على باقة من مواضيع الساعة على رأسها جائحة كورونا ومساهمة رشاد في التخفيف من أثرها من خلال مبادرات الجمعيات الخيرية؛ نظراً لعجز النظام على توفير وسائل الوقاية للأطباء والممرضين، واعانة المحتاجين في ظل الحجر الصحي. كما نلقي الضوء على أهم ما جاء به قانون العقوبات الجديد في ظل الاستغلال الدنيء للنظام للحجر الصحي من اجل ملاحقات قضائية واعتقالات لمناضلي الحراك.

تعتبرُ نشرية «مدنية» نفسها مسؤولة أمام الشعب الجزائري وإرادته الجامحة في التغيير الجذري للنظام بالبلاد، وستُساهم في إثراء الساحة السياسية بأهم المواضيع والتوصيات اللازمة لإنجاح الثورة السلمية ومرافقتها لتحقيق أهدافها السامية، فحركة رشاد تعتبر نفسها امتداداً للحركة الوطنية التي تؤمن إيماناً راسخاً بالسيادة الشعبية وإرساء دولة القانون والحُكم الراشد.

احكام بالسجن، مضايقات أمنية، ومتابعات قضائية

يتعرض أعضاء حركة رشاد كغيرهم من شباب الحراك إلى المضايقات الأمنية والمتابعات القضائية بسبب منشورات على الفيسبوك أو بسبب نشاطهم السياسي. فقد حكم بـ 18 شهرا نافذة في حق علي شاشو، عضو فرع ولاية الشلف، بتهمة المساس بالوحدة الوطنية والتحريض على التجمهر. فيما يتابع المناضل إسلام طبوش من فرع ولاية سطيف بقضايا كثيرة منها نشر منشورات وفيديوهات على الفيسبوك للتحريض على التجمهر، وقد صدرت في حقه العديد من الأحكام الغيابية، وضع تحت المراقبة القضائية لأكثر من أربعة أشهر وسيحاكم قريبا بمحكمة سطيف. أما المناضل رحيم بختاوي فقد اختطف لمرتين بطريقة غير قانونية من طرف مصالح الأمن للتحقيق معه دون تهمة موجهة وواضحة، وحكم عليه بغرامة مالية بعدما لفقت له تهمة حيازة المخدرات. كما وضع كل من المناضلين عبد الرؤوف موساوي ومراد هاشم من فرع ولاية سطيف تحت الرقابة القضائية لأكثر من أربعة أشهر، بسبب نشاطهم السياسي ومنشوراتهم الفيسبوكية وسوف تبرمج محاكمتهم في شهر جوان. وفي فرع ولاية المدية فقد أدين كل من المناضلين رياض وشان، واسلام سعودي، وسايح يونس بستة أشهر غير نافذة؛ ثم اعاد وكيل الجمهورية استئناف الحكم في انتظار تحديد موعد جلسة الاستئناف.

علي شاشو

اسلام طبوش

رحيم بختاوي

دولة مدنية ماشي عسكرية
ماهي الدولة المدنية ولماذا يزعج هذا الشعار قيادات الجيش والسياسيين

يعتبر شعار دولة مدنية ليست عسكرية من أبرز الشعارات التي رفعت بالحراك الشعبي الجزائري منذ 22 من فبراير 2019، عندما خرج الملايين من المتظاهرين في مختلف ولايات الوطن لإسقاط العهدة الخامسة لبوتفليقة والمطالبة برحيل النظام ورموزه. الشعار الذي تصدر المرتبة الأولى بين كل الشعارات التي رُفعت بالمسيرات الشعبية، هو أول ما يهتف به المتظاهرون مباشرة بعد صلاة الجمعة وحتى قبل أن يغادر الإمام منبره. فستمع هذا الشعار يدوي بقوة بشوارع العاصمة وأغلب ولايات الوطن ويُحمل في لافتات مختلفة، لأنه يلخص مطالب الشعب الجزائري ورغبته في بناء دولة القانون والحريات الديمقراطية، ورفض تدخل العسكر في السياسة وفي تعيين رؤساء البلاد وبسط نفوذهم وسيطرتهم على كل مؤسسات الدولة.

اعتبر جنرالات النظام هذا الشعار تهديدا لهم ولمصالحهم وتهجمٌ على الجيش الوطني الشعبي وراحوا يعتقلون ويقمعون المتظاهرين ويختطفون منهم اللافتات التي تحمل شعار " دولة مدنية لا عسكرية، لا لحكم العسكر". هذا العدوان تجاه الشعب المُطالب بالتغيير يعكس تمسك القيادات العسكرية الفاسدين منهم بالسلطة ورفضهم التخلي عنها، لأن الدولة المدنية ستُسقط إمبراطوريتهم الفاسدة التي بنوها على حساب مقدرات البلاد. ورغم أن الحراك وعد بتقديم ضمانات لقيادات الجيش في حالة سلموا السلطة للشعب وابتعدوا عن السياسة والتزموا بثكناتهم وبمهامهم الدستورية، لكن رغم ذلك واصلوا في قمعهم وتعنتهم واعتبروا حاملي شعار دولة مدنية لا عسكرية من الخونة والمرتزقة، وعلى رأسهم قائد الأركان الراحل القايد صالح الذي وصفهم بـ"الأصوات الناعقة" وهاجم هذا الشعار في عدة خطابات له.

وحتى بعد وفاته نهاية العام الماضي استمرت شيطنة الحراك الشعبي وشعاراته التي يطالب بالرقابة الشعبية على الجيش والاستخبارات، بل وتمادت قيادات الجيش في التهجم على الشعب الذي خرج في مسيرات سلمية حاشدة أبهرت العالم في سلميتها وتحضُّرها، حتى أن مجلة الجيش الشهرية في عددها 682 نشرت مقالا بعنوان "ويلٌ لخونة الوطن" وهاجمت فيه حاملي شعار "دولة المدنية" بألفاظ تهكمية وبائسة. جاء في المقال: " لم يتقبلوا شعار الجيش الشعب خاوة خاوة فأسرعوا ينبحون ككلاب مسعورة دولة مدنية لا عسكرية و شعارات أخرى ُطبخت في مخابر أعداء الوطن..." ويضيف المقال: "حفنة من الزنادقة والمشعوذين، يفتون دون علم في المسائل والمواضيع وكأن بهم فلاسفة الإغريق أو خطباء الرومان..". أثار المقال الكثير من السخط والغضب من طرف الكثير من الجزائريين والذين تساءلوا كيف لمجلة تمثل لسان حال الجيش الوطني الشعبي أن تنشر مقالا بهذا المستوى من الرداءة وهذا الكم المريع من الكلام السفيه و المتهافت وهذا التخوين لكل من يطالب بالتغيير الجذري!

إن الدولة المدنية التي أثارت المُطالبة بها هلع وسُخط نظام العسكر في مفهومها الشامل هي دولة حريات ديمقراطية تضمن اختيار الشعب رئيساً شرعياً عبر انتخابات نزيهة وشفافة. ويكون هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. وأن السياسي المدني المنتخب هو من يتحكم بالجيش وليس العكس. وهي تعني أيضاً أن الحكومة المدنية المنتخبة ذات الكفاءة والخبرة هي التي تقرر ميزانية وزارة الدفاع وليس الجنرالات. لأنها تعني أن البرلمان له الحق في مساءلة وزير الدفاع عن كيفية صرف الميزانية، مما سيضمن للجندي البسيط في الجبال والحدود حقوقه كالتغذية الجيدة والإمكانيات اللازمة عكس ما نراه اليوم. كما أن الدولة المدنية تعني بأن المواطنون يمارسون الرقابة الشعبية من خلال البرلمان الذي يستجوب وزارة الدفاع عن العقود التي تبرمها مع الشركاء الاقتصاديين والأمنيين والعسكريين وعن السياسات العسكرية والأمنية والتكوينية إلخ. لكن هذا لا يتعارض مع مصالح الجيش كما يزعم بعض الضباط المشككين، فالدول الديمقراطية تتمتع بأقوى القوات المسلحة في العالم.

في ظل حكومة ديمقراطية مدنية حقيقية سيكون مسار الجنود والضباط في الترقي آمناً ونمطياً وشفافاً. فالإدارة العادلة والشفافة للمهن من قبل خبراء مدنيين في إدارة الموارد البشرية ستجلب لهم الأمان والانتظام واليقين إلى المسار المهني للجيش. وبالنسبة للسلم والحرب فالدولة المدنية تعني أن قرار السلم والحرب هو قرار الرئيس المنتخب بعد مشاورة البرلمان والمجلس الأعلى للأمن الذي يسود فيه مدنيين منتخبين وأخصائيين في المسائل الأمنية والاستراتيجية.

ومن أهم شروط قيام الدولة المدنية هو تفكيك كل الأجهزة الاستخباراتية والأمنية (DSS, RG, DRS)، التي تراقب المدنيين من ناشطين وأحزاب وصحافة ونقابات وقضاة ورجال الدين ومقاولين وغيرها من شرائح المجتمع، والتي توظف البعض منهم لهندسة مشهد سياسي اصطناعي يخدم أغراض القيادة العسكرية الظرفية. من آثار ذلك التدخل الأمني في الفضاء العام ما نعيشه اليوم من مراقبة لاتصالات المناضلين وتعقب نشاطاتهم ومضايقتهم وتصويرهم خلال المسيرات والتجسس حتى على حياتهم الشخصية ومعلوماتهم الخصوصية من اجل ابتزازهم وتهديدهم. وكذا جيوش الذباب الإلكتروني التي تعمل على زرع التفرقة والعنصرية بين أبناء الشعب الواحد وتخوين منطقة كاملة من البلاد، إضافة إلى نشر معلومات مغلوطة وإنجازات وبطولات وهمية لقيادات في الجيش ولمسؤولين سياسيين. ومن علامات خطر التدخل الأمني في السياسة هو ما شهدناه من تكييف خزعبلات تاريخية كـ "الزواف" فقط من أجل ضرب الوحدة الوطنية وإدخال الشك والريبة بين المواطنين وإقناع بسطاء العقول أن للدولة الجزائرية عدو داخلي يقصدون بذلك كل من يطالب بالتغيير الجذري للنظام. إضافة إلى عمل المخابرات على تخوين شخصيات وطنية نزيهة بهدف ضرب الثورة السلمية وتفكيكها.

إن الدولة المدنية تعني أن عقيدة الأمن القومي التي تُدرَّس في الأكاديميات العسكرية والأمنية والاستخباراتية لا تعتبر الشعب خطراً على الأمن القومي كما هو الحال الآن، لأن هذه عقيدة الجيوش الاستعمارية التي تخشى تحرر الشعب، عقيدة مبنية على التحكم الداخلي. ففي الدولة المدنية الخطر والتهديد هو خارجي والجيش مهمته التركيز على التهديد الخارجي. وأمام عدم استقلالية القضاء ببلادنا وخضوعه لأوامر فوقية وهاتفية فإن الدولة المدنية تضمن قضاءً مستقلاً وله سلطة لمتابعة وسجن أي ضابط وأي قائد من قادة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في كل ما يخص انتهاكات حقوق الانسان والفساد وسوء التسيير، إلخ.

من خلال ما تطرقنا إليه حول مفهوم الدولة المدنية يتضح أنها لا تشكل أي خطر أو تهديداً على البلاد أو على الجيش الوطني الشعبي كما يروج له النظام. بل بالعكس، فالدولة المدنية مفتاح للنهوض بالدولة في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتعليمية. إلخ؛ الأمر الذي سيضمن لها مكانة محترمة ومرموقة بين دول العالم بالخروج من دائرة التخلف والتبعية السياسية والاقتصادية لدول أخرى. فقد جرب الشعب الجزائري الحكم العسكري لسنوات طويلة منذ حرب التحرير الجزائرية حيث تم فيها الالتفاف على مبدأي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج اللذين أرساهما مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956. إلا أن عسكر الحدود هيمن على جيش التحرير الوطني وتمكنت مجموعة وجدة من فرض نفسها بقوة السلاح، ولم تشهد الجزائر من الحكم العسكري إلَّا التراجع والتخلف ونهب الأموال واستغلال النفوذ والفساد الذي طال كل القطاعات.

فرع رشاد الجزائر العاصمة

وصية يحي ورنوغي

(2020-1972)

يحي ابني عاش رجلا حراً ومات جزائرياً حراً

بهذه الكلمات ترثي الأم ابنها وقد أسلم روحه لقضاء وقدر الله ليلة مثوله أمام قضاة العصابة.

ترفع الأم أكفها الى قاضي السماء محتسبة:

"لقد أرهقوه وضيقوا عليه"

والفاعل هنا المتلبس بالجرم خدم العصابة الذين استبدلوا شرف خدمة الشعب بقمعه بالبدلة الزرقاء، فاستحقوا بذلك لقب القمع الوطني في خدمة العصابة.

تأبى روح يحي ان تخضع لقضاة العصابة، فتفارق دنيانا عشية الذكرى الأولى لحراك الشعب السلمي كي تبقى وإلى الأبد عبئاً على ليالي قضاة العصابة وأبواقها، وشبحاً يطارد خدم الجنرالات، في رمزية تقتبس أبيات شاعر فلسطين

حراكنا عبءٌ على ليل المُؤرّخ:

((كُلّما أخفيتُهم طلعوا عليَّ من الغياب ...))

حراكنا عبءٌ على الجنرال:

((كيف يسيل من شَبَحٍ دمٌ؟))

وحراكنا هي أن نكون كما نريد.

نريد أن نحيا قليلاً

((الموت لا يعني لنا شيئاً. نكونُ فلا يكونُ.

الموت لا يعني لنا شيئاً. يكونُ فلا نكونُ))

ورتّبوا أحلامُهُمْ

بطريقةٍ أخرى. وناموا واقفين!

يرحل يحي واقفاً تاركاً لنا أبنائه اليتامى الستة ووصيةً على جدار الحراك:

"لن يُسرق الحراك منا ولن نسمح به أبداً، لأنه أضحى الرئة التي نتنفس بها والسفينة التي نركبها، للرسو الى شاطئ الدولة التي نتوق اليها".

رحم الله شهداء الحراك ولا عزاء لخدم العسكر. دولة مدنية وليست عسكرية.

مشروع تعديل قانون العقوبات الجديد

نصوص مبهمة وغامضة تقيّد حُرية التعبير وتُحكم القبضة الأمنيّة للنظام أثار مشروع تعديل قانون العقوبات الجديد الذي أقره النظام اللاشرعي بالجزائر يوم الأحد 19 أفريل 2020 الكثير من الجدل والاستنكار لنصوصه التي وصفها المراقبون أنها "غير واضحة". كما انتقد العديد من الحقوقيين والقانونيين اختيار انظام لمثل هذه الظروف الحرج من الحجر الصحي الذي تعيشه البلاد وأغلب دول العالم بسبب جائحة الكورونا، مما يمنع من عقد مُلتقيات ومنتديات لمختصين وخبراء لإعطاء رأيهم ومناقشة مدى نجاعة هذه القوانين والقابلية لتطبيقها فيما يخدم مصلحة المواطنين. أما الحكومة فقد وصفت مشروع قانون العقوبات الجديد على أنه خطوة مهمة في القضاء على تركة نظام بوتفليقة. وأن ذلك سيضع حدا للُبس بين الحرية والفوضى! لتتم المصادقة على القانون بالأغلبية من طرف برلمان بوتفليقة نفسه، بتاريخ 22 أفريل 2020.

من بين المواد التي شملها هذا القانون نبذ خطاب الكراهية والتميز العنصري، المساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية والمساس بالنظام والأمن العموميين. في الوهلة الأولى سيتبادر إلى ذهنك أن هذه القوانين إيجابية وتهدف إلى حماية المواطنين ومؤسسات الدولة. إلا أن الحقيقة عكس ذلك؛ فقد أتت هذه القوانين في نصوص مبهمة وغامضة يمكن تفسيرها وتوظيفها حسب أهواء القضاة والأجهزة الأمنية نظرا لغياب عناصر وصور حقيقية وثابتة لهذه النصوص. وهذا ما أكّده المحامي عبد الغاني بادي الذي صرّح أن كل جزئية من هذه النصوص بحاجة إلى تحديد صورها وأوجهها وحالات وطريقة حدوث هذا الفعل. فعندما تقول المساس بأمن الدولة واستقرار مؤسساتها دون تحديد صورة واضحة عن هذا المساس فذلك يعني أنك عندما تقول مثلا "البرلمان غير شرعي"

> عندما تقول مثلا "البرلمان غير شرعي" فبالتالي تكون قد مسست بمؤسسات الدولة! في حين أن هذا القانون مرّر ببرلمان غير شرعي وهو برلمان بوتفليقة!

فبالتالي تكون قد مسست بمؤسسات الدولة! في حين أن هذا القانون مرّ ببرلمان غير شرعي وهو برلمان بوتفليقة! ويمكن إرجاع ذلك إلى أن النظام الجزائري يتعمد إبقاء هذه النصوص مبهمة ويزيدها غموضا ولبسا ليفسرها كما يشاء خاصة فيما يتعلق بالمساس بالوحدة الوطنية ومؤسسات الدولة. مرد ذلك إلى أن الأجهزة الأمنية تعتبر من يحمل شعارات أو ينشر منشورات يعبر فيها عن رأيه أو يطالب فيها بحقوقه فهو يمس بالوحدة الوطنية! وهنا تُطرح العديد من التساؤلات: كيف نُحدد المساس بمؤسسات الدولة؟ من يقدر ما هي المصالح الأساسية للدولة ومؤسساتها؟ ما هو التعريف الحقيقي للوحدة الوطنية والأفعال التي تمس بها وبأمن الدولة ومؤسساتها؟

من جهة أخرى، أكد رئيس نادي قضاة الجزائر سعد الدين مرزوق أن هذا القانون يحمل في طياته مخاطر مهددة لحرية التعبير ويكرس ثقافة إحكام القبضة الأمنية في المجتمع. وتبني أسلوب الردع القضائي بمواد مرنة ومطاطة التفسير في مسائل تتعلق بحرية التعبير والحق في النقد والاختلاف المعقول، وهي بذلك تهدد الأمن القانوني للمواطن. وتجعل من السلطة القضائية خاضعة لتقديرات الأجهزة الأمنية.

وبالعودة إلى الأمان القانوني فهو يعتبر شرطا ضروريا لبناء الدول الديمقراطية وصمام الأمان لحماية حقوق المواطنين. وهو الذي يضمن استقلالية القضاء الذي يعتبر بدوره ضرورة لاستقرار الدولة. فالمواطن الجزائري اليوم بحاجة إلى أمان قانوني يحمي مصالحه ويحفظ حقوقه خاصة أمام حملة الاعتقالات العشوائية الشرسة التي تطال العديد من مناضلي الحراك؛ بسبب منشورات على الفيسبوك تعبر عن آرائهم أو مجرد طرح أسئلة للنظام عن الوعود التي قدمها للشعب أو فيديوهات لمواطنين يفضحون الفساد. فقد أصبحت تُهم المساس بالوحدة الوطنية والتحريض على التجمهر وإهانة هيئات نظامية شائعة بكثرة وتُكيف من طرف الأجهزة الأمنية حسب أهوائهم دون صور واضحة لها. وهذا ما يكرس القبضة الأمنية على حرية الرأي والتعبير وقمع وإخراس أي صوت ينتقد سياسات النظام العمومية، فما بالك بمن ينادي بالتغيير الجذري للنظام وإرساء دولة القانون والحريات الديمقراطية.

شاهد مقابلة مع الاستاذ رشيد مصلي حول الاعتقالات التي طالت ناشطي الحراك
https://youtu.be/TpMrO_sO6Mw

معركة الانعتاق من العبودية

عاشت هاريت توبمان (Harriet Tubman 1821-1913) ثمانية وعشرون سنة من عمرها في أغلال العبودية هي وعائلتها، تُباع وتشترى من سيد لآخر، أو تُورث كما يُورث المتاع. في سن السادسة كانت مكلفة بالاعتناء بصبي صغير وكانت تُجلد إذا ما أجهش بالبكاء لأي سبب كان. وعوملت بقسوة شديدة لا تكاد تتصور مثل غالبية العبيد. كانت هاريت مُتدينة لكنها رفضت تفسير الإنجيل الذي كان يُروّج له من طرف الأسياد البيض لحث العبيد على الطاعة. كانت تستقي إلهامها من سيرة النبي موسى (عليه السلام) ومواجهته لفرعون وملأه وكسر قيود عبودية اليهود. حاولت الهروب في المرة الأولى برفقة أخويها حيث تركت زوجها الذي لم يُرد إتباعها، ثم مرة ثانية حيث نجحت في الوصول إلى بنسلفانيا (Pennsylvania) حيث كانت معقل المناهضين للعبودية في ذلك الوقت.

منذ تلك اللحظة لم تتوقف عن تنظيم حملات إلى الجنوب والمساعدة من كانوا لا يزالون عبيدا. أنقذت منهم أكثر من 700 شخص بمساعدة شبكة من الناشطين. تقول هاريت أن مما آلمها كثيرا هو اضطرارها لحمل مسدس في رحلاتها كانت تستعمله لتهديد العبيد المحررين حديثا بإطلاق النار عليهم إذا حاولوا العودة لأسيادهم. أجابت هاريت على سؤال طُرح عليها عن أصعب خطوة لإنقاذ العبيد فقالت:

"أن تقنع عبدا أنه ليس عبدا"

إن ما يمكن أن نستنتجه من قصة "هاريت" هو أن تغيير واقع متجذر لعشرات السنين، وربما أكثر، ليس بالأمر السهل حتى وإن كان لصالح من نحاول إقناعهم بذلك. إن التغيير يبدأ بزرع الفكرة كما تُزرع البذرة ثم يجب تعهدها والتضحية من أجلها حتى تنضُج وتؤتي أكلها. وبإسقاط هذا على واقعنا يمكن أن يعيننا على فهم ما يجول في أذهان من اختاروا طواعية و"بحسن نية" الارتماء في أحضان سلطة مستبدة وظالمة تعاملهم معاملة العبيد لأنهم يعتقدون أن الحرية مجازفة و قفزة إلى المجهول وأن "السيد" رغم كل شيء يوفر لهم ما يعتقدونه الأمن والحماية.

وثائقي رشاد | الطريق نحو الحرية.. السلطة الحقيقية هي الشعب

https://youtu.be/59SmBLXcTQI

WATCH NOW

التدفقات المالية غير الشرعية

2013 - 2004

$ 15,246 مليار

بحسب منظمة النزاهة المالية العالمية فإن الجزائر تكون قد خسرت، ما بين 2004 و2013 ما يعادل مليار ونصف دولار سنويا بسبب التهرب الضريبي، والفساد، والجرائم المالية

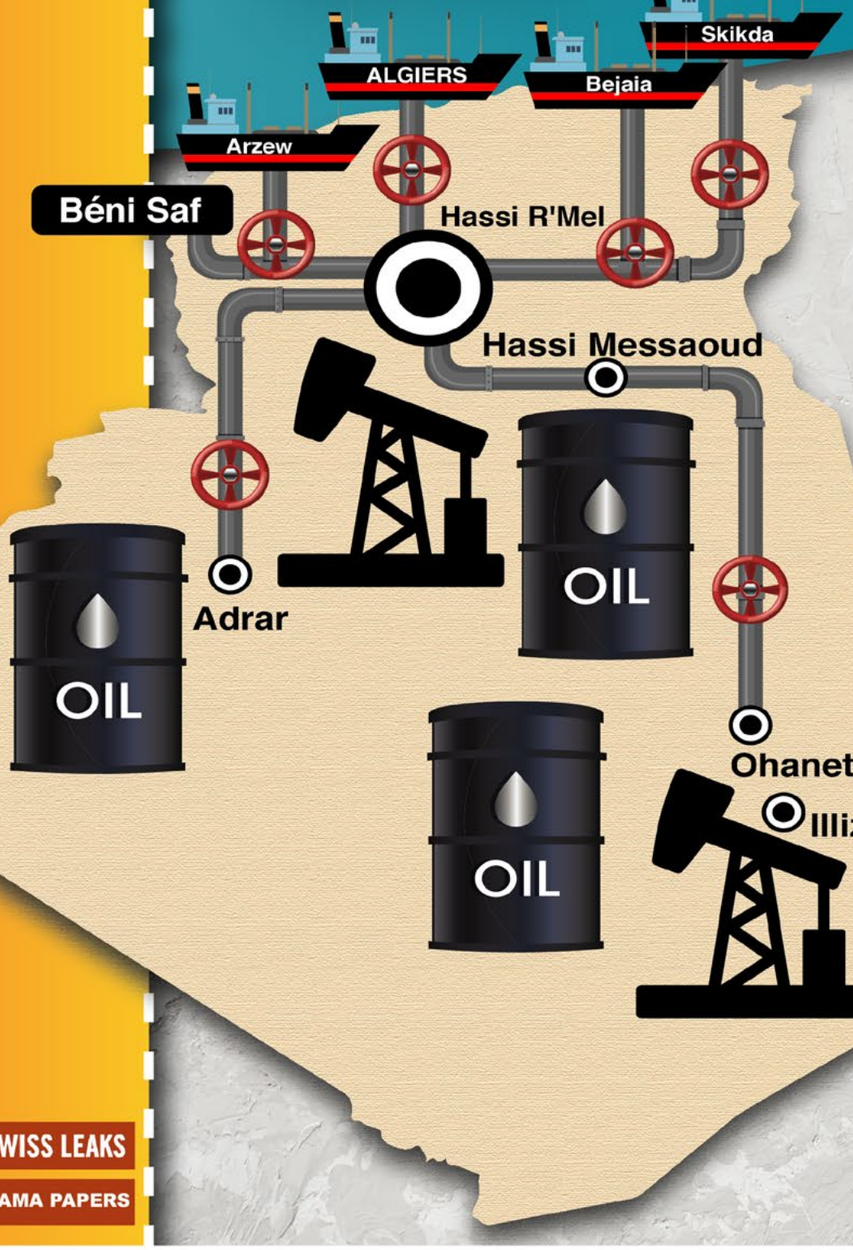

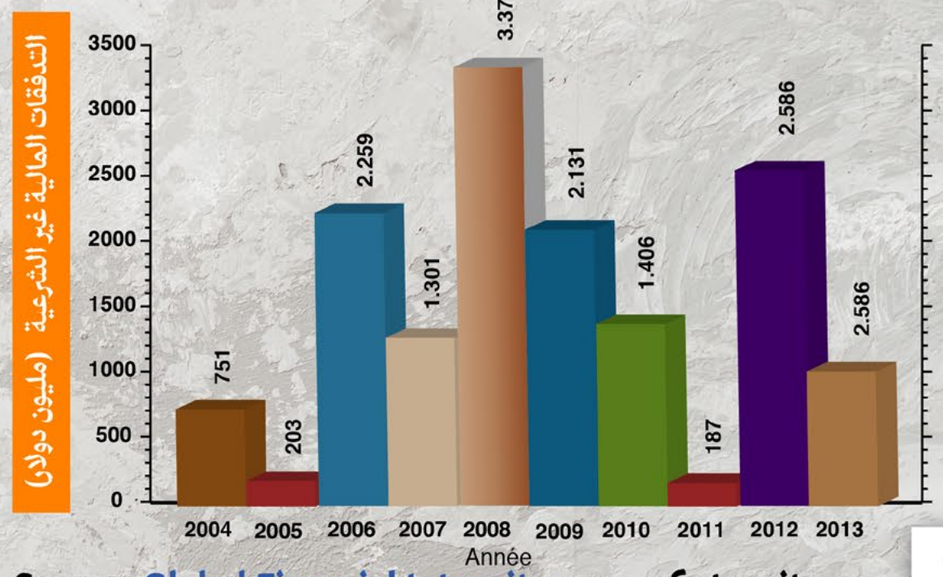

Source: Global Financial Integrity www.gfintegrity.org

Sources:

ICIJ ARIJ + SWISS LEAKS PANAMA PAPERS

sonatrach سوناطراك

Global Financial Integrity

MOVI-Design ©

شارك منشورات على الفايسبوك فحكم عليه بالسجن لـ 18 شهرا نافذة
تعرف على السجين السياسي عزيز بكاكرية

عزيز بكاكرية من مواليد سنة 1983 بولاية تبسة، ترعرع في كنف عائلة محافظة ومتدينة، تحصل على شهادة البكالوريا سنة 2000، ثم التحق بجامعة العلوم والتكنولوجيا بولاية وهران تخصص هندسة بحرية. لكنه اضطر إلى مغادرة مدرجات الجامعة بسبب الظروف الاجتماعية القاسية لعائلته وحتى يساعد والده في إعالة الأسرة كونه الابن البكر. التحق عزيز بصفوف الجيش الوطني الشعبي سنة 2002 برتبة رقيب، ليغادره سنة 2006، بسبب آرائه وتوجهاته. ولج عزيز عالم السياسة والنضال المدني سنة 2013 بانضمامه إلى اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين، ثم تدرج إلى رئيس مكتب اللجنة لولاية تبسة. كما كان عضو مؤسس في مكتب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان سنة 2014. انخرط عزيز في حركة رشاد سنة 2017. كان عزيز قد توبع منذ سنوات قبل الحراك في عدة قضايا ذات أبعاد سياسية من بينها: إهانة رئيس الجمهورية، المساس بالوحدة الوطنية، المساس بهيئات نظامية، التجمهر الغير مسلح وغيرها من التهم التي أثقلت كاهله بالغرامات المالية.

برز اسمه قبل الحراك منذ أكثرَ من سنة بالساحة السياسية، عندما قام بمسيرة مشياً على الأقدام من ولاية تبسة بأقصى الشرق الجزائري إلى الجزائر العاصمة، قاطعا بذلك 588 كم خلال 22 يوماً. والتي أطلق عليها اسم مسيرة الكرامة، حيث استمد فكرتها حسب أصدقائه من مسيرة الملح التي قادها الزعيم الروحي للهند "غاندي".

جاءت مسيرة الكرامة للتنديد بقمع النظام الجزائري لحرية الرأي والتعبير واعتقال مدونين وصحفيين ومناضلين ومتابعة آخرين قضائيا بتهم واهية. انطلق عزيز في مسيرته بتاريخ 18 جانفي 2019 حيث شاركه بالمسيرة مجموعة من المناضلين والنشطاء، متحدين كل الصعاب التي لاقت طريقهم من قساوة الأحوال الجوية والثلوج التي كانت تملء الطرقات وانخفاض درجات الحرارة. بالإضافة إلى المضايقات الأمنية التي تعرض لها عزيز ورفاقه أين تم اعتقالهم من طرف مصالح الأمن عدة مرات والافراج عنهم ورغم ذلك واصلو المسيرة تحت رقابة أمنية لصيقة.

عزيز بكاكرية مناضل ميداني لا يتخلف عن المشاركة في مسيرات الحراك كل جمعة منذ بدايتها الأولى، حاملا بقلبه أمل كل الشعب الجزائري في التغيير الجذري للمنظومة الفاسدة وبناء جزائر العدل والقانون، جزائر حرة مستقلة. كمثل العشرات من اشباب الحراك عزيز اليوم يقضي عقوبة الحكم الصادر بحقه بالسجن لـ 18 شهراً نافذا وغرامة مالية مقدرة بـ 100 ألف دينار جزائري، بتهمة تداول منشورات على الفايسبوك فيها إهانة هيئة نظامية والتحريض على التجمهر والتصعيد تمس بالوحدة الوطنية. استأنف محاموه حكم السجن إلا أن مجلس القضاء أيد الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ 12 ماي 2020.

أرقام وتعاليق حصة من انتاج راديو حراك
https://youtu.be/mh_k0or2xIc

راديو 22 فيفري

WATCH NOW

جائحة الكورونا وأزمة السكن

يعتبر مشكل السكن من أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، خاصة دول العالم الثالث مثل الجزائر. وبالرغم من أن هذا القطاع قد وضعته الحكومات المتعاقبة في صميم برامجها الا أن أزمة السكن كانت ومازالت الشغل الشاغل الذي يلازم ملايين المواطنين نتيجة النمو الديمغرافي السريع بعد التسعينيات ن ولكن أيضا سوء التسيير في القطاع بالرغم من الميزانيات الهائلة المرصودة له.

إن الكثير من الأحياء الشعبية والعائلات التي تعاني من الاكتظاظ يضطر فيها أفراد الأسرة إلى النوم بالمناوبة، مما يدفع الشاب للتسكع بالشوارع وذلك لساعات متأخرة من الليل. ؟ لقد ساهم مشكل السكن بالجزائر في تفاقم آفات ومشاكل اجتماعية كثيرة أثرت سلبا على المجتمع ا منها ارتفاع نسبة الطلاق، الخلافات العائلية، الاضطرابات النفسية، انتشار المخدرات والمهلوسات بين الشباب، والانحراف الأخلاقي وغيرها. لكن أمام هذا الحجر المنزلي بسبب جائحة الكورونا أين سيذهب هؤلاء

أبرز الحجر المنزلي مشكلة السكن إلى السطح بقوة وابانت مدى الفشل النظام الذريع في تسيير هذا الملف، اذ لا يعقل ان تكون دولة بحجم الجزائر تعاني من أزمة في السكن بالنظر الى الموارد المالية الضخمة التي وفرتها إيرادات المحروقات منذ بداية صعود أسعارها المطرد في بداية الألفية وغزو العراق في 2003 حتى 2014.

ادى انتشار الفساد بل ومؤسسته في سنوات بوتفليقة الى الانفجار الرهيب لظاهرة تبييض الأموال من خلال العقارات. كان من تبعات ذلك التضخم الهائل لأسعار السكنات حتى في المدن الداخلية والقرى البسيطة. وحتى وان تكبد مواطن ما عناء بناء مسكنه فان السياسات العمومية البيروقراطية تقف حاجزا دون ذلك. فبينما تمنح الحكومة ألاف الهكتارات والتراخيص لأصحاب المال وفي مساحات قريبة للمدن كامتيازات للاستثمار المزعوم، تواجه المواطن بيروقراطية جهنمية قبل الحصول على قطعة لبناء سكن بأماكن وعرة وبعيدة ويطول لسنوات توصيلها بالكهرباء والماء والغاز والصرف الصحي، ناهيك عن خدمة الهاتف والانترنت والمرافق العمرانية من مدارس ونقل.

ينضاف الى ذلك اخفاق الحكومة في تسيير سوق مواد البناء، اذ يعاني القطاع من احتكار مواد وسلع البناء لأشخاص وجهات معينة يتحكمون بأسعارها مما يؤدي الى الارتفاع الفاحش في أسعار مواد البناء من حديد واسمنت وبلاط وغيره، ولهذا تُحرم الطبقة الفقيرة والمعدومة ذات الدخل الضعيف أو المنعدم بحقها في سكن لائق، خاصة أمام العراقيل الموجودة في توزيع السكنات والتماطل والبيروقراطية المفروضة وكذلك المحسوبية، مما يجعل العديد منهم يلجؤون الى الخيم كمأوى أو الى السكن الفوضوي والقصديري.

وحتى هؤلاء المستفيدين من السكنات ذات الصيغة الاجتماعية أو السكن التساهمي أو غيرها من الصيغ الإسكانية، يجدون بالبنايات عيوب خطيرة قد تؤدي حتى إلى انهيار أجزاء منها، وذلك بسبب تواطئ المصالح المعنية وانعدام المراقبة الميدانية وعدم احترام معايير ومقاييس البناء السليمة والغش بالمواد، الذي قد يكلف المواطنين أرواحهم، مثلما كشفته فضائح انهيار السكنات المشيدة حديث في برنامج المليون سكن المزعوم.

ان الشواهد الماثلة في تواضع الإنجاز في قطاع السكن مقارنة بحجم الموارد والميزانيات المرصودة له وشساعة مساحة الوطن تدل على اخفاق في التسيير ونقص في الكفاءة يجد تفسيره المنطقي الوحيد في ان نجاح السياسات العمومية لأية حكومة انما تحدده بالدرجة الأولى معايير الكفاءة والاحترافية قبل الموارد المالية. ان الشرعية السياسية وسيادة القانون والمسائلة البرلمانية هي وحدها ما يكفل تنفيذ سياسات عمومية ناجعة خالية من الفساد وهدر المال العام، اين يتناسب حجم الإنجازات مع الموارد المادية والبشرية والزمن المستنفد لتحقيقه.

فرع رشاد ادرار

شعب يريد السيادة

ظلت كلمة "الاستقلال" تتردد عند كثير من الجزائريين منذ قيام ثورة 01 نوفمبر 1954 إلى ثورة 22 فيفري 2020في كل وسائل التواصل الاجتماعي، حتى ظنَّ كثيرٌ من الناس أن ذلك حقٌ وأن جزائرنا الحبيبة تنعم بالحياة في ظل الاستقلال. لكن من خلال متابعة الأمور المعلنة في وسائل الاعلام نجد أن بلداننا تقرر مصيره الدول الغربية كفرنسا وأمريكا وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي. فلا تقوم مشكلة أو اختلاف في الجزائر أو العالم الثالث إلا وسارعت تلك الدول بالتدخل وإبداء الرأي والجلوس مع كل فريق ومن ثم تناصر طرفاً على الآخر خاصة إذاَ أظهر ذلك الطرف أنه على استعداد لتلبية مطالبها والحفاظ على مصالحها.

فالدول العربية والمسلمة التي تتدخل في سياساتها وسيادتها هذه الدول الغربية نجدها تُعلن عن ذلك دون تحفظ، لأنها لم تعد تخشى من الإفصاح عن عدم استقلاليتها. بل لربما أصبح كل طرف يحاول الظهور بأنه قد حاز رضا الدول الغربية أو موافقتها على رؤيته تدعيما لموقفه. وفي هذا الصدد نستذكر تصريح أحد الساسة عندما قال بكل وضوح "الرئيس المصري القادم لابد أن توافق عليه أمريكا والاحتلال الاحتلال الاسرائيلي" مُتجاهلاً بكلامه هذا دور الشعب أو مُهمشا له. ما يبين أن الشعوب لم تعد لها قيمة في سياسات الحكام المستبدين في منطقتنا. وأن الدول المستقلة ظاهريا قد فقدت سيادتها وأصبحت ولايات منتدبة تابعة لهذه الدول الكبرى، حيث لا تملك القدرة والاستقلالية في اتخاذ قرارات حيوية تمس الوضع الداخلي أو الدولي إلاَّ بعد الحصول على موافقة تلك الدول المتحكمة في مصيرها.

دفع هذا الأمر بالشعوب الواعية منها الى أن تضيق ذرعاً من هذه التبعية التي كانت سبباً في الرداءة والفساد الذي تغلغل في كل القطاعات وجعلها والفساد ومن تلك الأنظمة مجرد أدوات وظيفية مستبدة تقمع شعوبها خدمة للدول الكبرى التي تحمي بقائها مقابل استنزاف ثروات بلدانها. إن هذا الوضع يعبر في حقيقته عن خلل في إدراك الشعوب للقوة الكامنة فيها، حيث إن ثورة نوفمبر 1954 الخالدة، انتفاضة أكتوبر 1988 والثورة السلمية لـ 22 فبراير 2019 بينت أن الشعب الجزائري الواعي يمكنه تغيير الأوضاع الفاسدة إن أراد ذلك. فلا مفر من مواصلة النضال السياسي السلمي بعد تجاوز جائحة الكورونا لمواصلة الحراك الشعبي إلى غاية تغيير منظومة الحكم المستبدة واستكمال مسيرة الاستقلال التي كان قد دشنها جيل نوفمبر.

فرع رشاد بقسنطينة

الدولة المدنية والطبيعة الجامعة اللاإقصائية

التزمت حركة رشاد منذ نشأتها في أبريل 2007 بالعمل بكافة الوسائل السلمية من أجل تشييد دولة القانون والحكم الراشد في الجزائر. وكانت رائدة في الدعوة إلى تمدين الدولة لفكّ قبضة الجيش الخانقة، من خلال ذراعه الاستخباراتية، على الدولة والمجتمع. وتبيّن بعد 22 فبراير 2019 أنّ ذلك مطلب غالبية الجزائريين والجزائريات الذين يهتفون منذ خمسة عشر شهرًا بشعار "دولة مدنية ماشي العسكرية!".

يؤكّد ميثاق حركة رشاد، المنشور منذ 13 عامًا، على الطابع المدني للدولة، وينصّ على كون "دولة الجزائر ليست 'دولة بوليسية' ولا 'دولة ثيوقراطية'، ولا 'دولة لائكية'".

ولضمان أن لا تكون الدولة "بوليسية" ينصّ ميثاق رشاد على أنه:

• ينبغي أن يكون الجيش ومصالح الأمن تابعين فعلا للسلطة السياسية [المنتخبة] وخاضعين لرقابة البرلمان؛

• ينبغي أن يتقيّد الجيش بمهامه التي يحدّدها الدستور والمتمثّلة في الحفاظ على سلامة البلاد الترابية والدفاع عنها في وجه التهديدات الخارجية؛

• يمتنع الجيش عن التدخّل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛

• يقرّ الجيش بأن الشعب الذي ينبثق عنه هو صاحب السيادة، ويتعيّن عليه احترام التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن ممارسة تلك السيادة."

إنّ عدم الرغبة في "دولة بوليسية" لا تعني الرغبة في إزالة الجيش أو الأجهزة الاستخباراتية التي لها مكانتها في دولة القانون. فالهدف ليست إقصاء الجيش بل على العكس من ذلك إدماجه كجهة فاعلة وبنّاءة في تشييد دولة القانون.

كما أنّ عدم الرغبة في "دولة ثيوقراطية" لا تعني الرغبة في إزالة دور الدين في تشكيل العمل الاجتماعي والسياسي. ليس الهدف إنكار الدور الإيجابي الذي يمكن للدين وينبغي له أن يلعبه في أخلقة العمل السياسي، وبناء السلم المجتمعي وتعزيز التماسك الاجتماعي. إنما الغاية هي منع أيّ فرد أو تشكيلة سياسية من محاولة الاستيلاء على السلطة وحكم البلد بدعوى تمثيل الله سبحانه وتعالى، دون شرعية شعبية وبلا أدنى مساءلة وتقييم وتقويم من قِبل المواطنين. كما تحرص الدولة المدنية على أن تكون جامعة لكلّ الحساسيات الأيديولوجية الموجودة في المجتمع الجزائري والسماح لها بالتعبير عن نفسها والمشاركة في بناء المجتمع وتشييد الدولة.

> "إن الدولة المدنية تعني أن عقيدة الأمن القومي التي تُدرَّس في الأكاديميات العسكرية والأمنية والاستخباراتية لا تعتبر الشعب خطراً على الأمن القومي كما هو الحال الآن، لأن هذه عقيدة الجيوش الاستعمارية التي تخشى تحرر الشعب"

أخيرًا، إنّ عدم الرغبة في "دولة لائكية" لا تعني الرغبة في استبعاد التيار العَلماني في الجزائر. بل على العكس، فله مكانته في دولة القانون. إنما تعني فقط أنه في الدولة المدنية، لا مكان للتيارات الأيديولوجية التي ورثت النمط الأكثر تطرّفًا للعلمانية، وهو "اللائكية الفرنسية" التي نظرًا لأسباب تاريخية خاصة بفرنسا تضغن على كلّ ما يمتّ للدين بصلة. تلك التيارات، التي لا يمكنها الادعاء بتمثيل الطيف العَلماني الجزائري بأكمله، تمارس الإقصاء من خلال الرغبة في القضاء على أيّ إشارة إلى الدين في المجال العام وحرمان القوى السياسية المتجذرة في المجتمع الجزائري من حقّها في المشاركة السياسية في إطار دستوري، بذريعة أنّ لها مرجعية دينية.

ماذا تعني الدولة المدنية؟

وفقًا لقاموس (littre.org Littré) المدني (civ-il) هو "ما يخصّ المواطنين" ويتفرّع من اللفظ اللاتيني (civis) أي المواطن. أمّا المواطن (ci-toyen) فهو بدوره مشتقّ من (civitas) أي المدينة، فيكون تعريف المواطن هو "مَن يتمتّع بحقّ المواطنة في الدولة" (littre.org)، أو "مَن يتمتّع بالحقوق المدنية والسياسية في الدولة التي ينتمي إليها" (larousse.fr).

يمكننا الغوص بعيدًا في التاريخ لتتبّع تطوّر مفهوم المواطن. فعلى سبيل المثال هناك إشارات تاريخية للمواطن الروماني والمواطن اليوناني، حيث كانت روما وأثينا مثالَيْن للمدينة-الدولة، حتى وإن لم تتّسما بالمساواة والطابع الجامع، بل كانتا عبارة عن نظامَيْن سياسيَيْن نخبويَيْن وانتقائيَيْن.

والأقرب إلينا ثقافيًا هو نموذج المدينة كما حكمتها "صحيفة المدينة" التي صيغت في السنة الأولى للهجرة وظلّت سارية لأربعة عقود إلى نهاية الخلافة الراشدة. لقد كانت نموذجًا جليًّا للمدينة-الدولة الجامعة لكلّ مواطنيها (المدنيّون). ويتبيّن من تحليل هذه الصحيفة التي تضمّ ما يقارب الخمسين بندًا، والتي يعتبرها البعض أوّل دستور في تاريخ البشرية، أنّها تحدّد ثلاثة مستويات للانتماء تتداخل وتكمّل بعضها البعض: الانتماء إلى القبيلة، والانتماء إلى مجموعة المؤمنين الذي يحدّ من الشوفينية القبلية، والانتماء إلى المدينة الذي يخفّف من التعصّب الديني. كان الغرض من الصحيفة هو تنظيم الترابط بين المجتمع القبلي والمجتمع الديني والمجتمع المدني، لضمان حقوق المواطن في المدينة (المدني) وتحديد واجباته، وضمان التفاعل الإيجابي والمنسجم بين ساكنة المدينة التي كانت في السنة الأولى للهجرة تضمّ بضع مئات من المؤمنين (المهاجرون والأنصار)، وخمسة إلى سبعة آلاف يهودي، وأربعة إلى سبعة آلاف من العرب المشركين.

إذن تركّز الدولة المدنية على المواطن وعلى حماية حقوقه. إنها الدولة الجامعة بامتياز. وفي السياق الجزائري، ستكون الدولة المدنية الفضاء الذي يشعر فيه كل مواطن، بغضّ النظر عن سنّه وجنسه، وانتمائه العرقي أو اللغوي، ومنطقته الجغرافية، وتوجّهه الأيديولوجي، وحساسيته السياسية، بأنه عضو أصيل من المجتمع الجزائري، يتمتّع بكامل حقوقه وبالحياة كريمة مع احترام كرامة وحقوق الجميع، وستكون له كلمة مسموعة في الخيارات السياسية لبلده، بحرّية، دون إكراهٍ من طرف زمرة من العسكر تمارس العنف وتدوس على الدستور، ولا تلاعبٍ من طرف أيديولوجيين مشعوذين.

إبراهيم دواجي حر

ولد في صائفة 1983 بولاية مستغانم، متحصلٌ على شهادة ليسانس في اللغة الإنجليزية وشهادة تقني سامي في التسيير والمحاسبة. عضو مناضل في حركة رشاد. عمل أستاذاً للغة الإنجليزية بثانوية العلّامة محمد الغزالي بحاسي بونيف ولاية وهران، قبل أن يُفصل من عمله بسبب نشاطه السياسي المعارض. إبراهيم شابٌ مفعمٌ بالحماس والحيوية حريصٌ جداً على نشر الوعي السياسي وسط الشباب، الأمر الذي أزعج النظام. تم اعتقاله في أكتوبر 2019 أثناء وقفة احتجاجية مندّدة بزيارة وزير الشباب والرياضة بحكومة الوزير الأسبق نور الدين بدوي لمدينة مستغانم، حيث تم تعنيفه والاعتداء عليه من طرف رجال الأمن. ولم يسلم من الأذى حتى ابنه الصغير الذي لم يتجاوز عمره الثلاث سنوات والذي نال نصيبه من ظلم وبطش قوات القمع الوطني. بقي الصبي محتجزاً رفقة والده لتسع ساعات دون طعام أو شراب مما أثر على نفسيته حسب والدته.

لُفقت لإبراهيم تُهمة التخابر مع جهات أجنبية بسبب تصريح له على قناة المغاربية، وتُهمة التحريض على مقاطعة الانتخابات. دخل إبراهيم في إضراب عن الطعام بالسجن لمدة 32 يوما، ثم توقف عنه بعد ضغط أهله والمحامين وأمانة حركة رشاد. قبع إبراهيم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر ليغادره بتاريخ 27 جانفي 2020. وبالرغم من ذلك لم تتوقف المضايقات الأمنية لإبراهيم فقد قامت المخابرات باختطافه من مسيرة شارك فيها بالجزائر العاصمة بتاريخ 03 مارس 2020؛ واقتياده إلى مركز الدرك الوطني باب جديد بالعاصمة أين تمت معاملته بوحشية وإهانته بالشتم والضرب والتهديد. أطلق سراحه بليلة نفس اليوم في حالة نفسية سيئة، لكن كل تلك الممارسات غير القانونية لم تُنقص من عزيمة إبراهيم.

صمم إبراهيم على توثيق شهادته على التعذيب النفسي والجسدي الذي تعرض له بمركز باب جديد، فنشر فيديو على صفحته في الفايسبوك يروي ما عاشه. بعد اسبوعين يُعاد اختطافه مرة أخرى يوم 16 مارس في مطاردة هوليودية من طرف مجهولين بسيارة مدنية وسط مدينة مستغانم. وثق إبراهيم المطاردة من على متن سيارته وسجل فيديو مباشر على صفحته بالفيسبوك يصور السيارة التي كانت تطارده إلى أن تعرض لحادث سير أجبره على التوقف. قام المجهولون بكسر زجاج نافذة سيارته وأخذه بالقوة تحت وابل من الضرب والشتم حسب شهود عيان كانوا بالمنطقة. واقتادوه إلى مكان مجهول وبقي مختفيا لمدة يومين في ظل إنكار الأجهزة الأمنية للولاية بضلوعها بالأمر

تسرب خبرٌ لوالد إبراهيم في اليوم الثالث أن ابنه متواجد بالجزائر العاصمة، حيث تم تقديمه أمام وكيل الجمهورية يوم الخميس 19 مارس 2020، بمحكمة سيدي امحمد. أودع إبراهيم الحبس المؤقت، ثم تمت محاكمته بتاريخ 02 أفريل وصُدر الحكم في حقه بتاريخ 09 أفريل بالسجن النافذ لمدة 06 أشهر وغرامة مالية مقدرة بـ 50 ألف دينار جزائري، إلّا أن المحامون استأنفوا الحكم الى أن أطلق سراحه بعد الحكم عليه بنفس المدة دون النفاد والغرامة. عند خروجه من السجن صرح إبراهيم للصحافة بأن النضال مستمر وأن الحراك سيعود بقوة.

الحراك سينتصر بكم

رغم كل المؤامرات والمكائد على الحراك الشعبي إلّا أنه حافظ على تماسكه وقوته. حراكنا يسعى لإحداث التغيير السياسي اللازم لنهضة البلاد والتخلص من زُمرة متحكمة متسلطة على رقابنا دون اختيارنا. ب رغم رفضنا لها ولسياساتها العرجاء التي أدت بالبلاد إلى نفق مظلم لا يتأمل منه مخرج في أُفق تفكيرهم الضيّق. لا يخفى على أحد أنه بعد أن خرجت البلاد من شبح الحرب القذرة، انخدع بعض الناس بالوعود الرنانة والخطابات البراقة لبوتفليقة، ثم ما لبث أن انقشع الضباب عن كوارث في شتى المجالات. فزالت الغشاوة عن الكثير ممن انساقوا وراء الوهم ووجدنا أنفسنا نتساءل: إلى متى نبقى"ساكتين" عن شرذمة المخربين؟ لكن الإحباط كان يخيم على نفسياتنا المثقلة بسنين الدم ومخلفاتها وقال الكثيرون منا بأن هذا الشعب مات ولن يثور مجدداً بعدما عاينا حجم الكارثةالأخلاقية التي خلفتها إمبراطورية الفساد العارم فقد اشترت ذمم فئات من الشعب بالفتات، واخترقت الطبقة السياسية، وميّعت النُخبة، ونخرت المجتمع المدني وأمعنت في تخريب النسيج المجتمعي

فإذا بنسائم الحرية تنبعث من جديد، من أماكن مختلفة في البلاد، متفرقة في بدايتها ثم توحدت الجهود في يوم الـ22 فبراير مُؤذنة بانطلاق الحراك الشعبي المبارك انقسم الجزائريون إلى ثلاثة أصناف؛ صنف مُنتفعٌ "منتفخٌ" يخشى ذهاب امتيازات لم يكن يحلمُ بها لولا منظومة الفساد، فكان ضدّ الحراك منذ بدايته. وصنف ثان مُتفرجٌ لا هو مع هؤلاء ولا هو مع الآخرين. وصنفٌ ثالث لطالما ثابر وكافح وانتظر الهبة الشعبية. وما هي الا بضعة أشهر حتى انقسم بدوره لفريقين؛ فأما الفريق الذي شارك في الحراك وبقي على العهد مثابراً رغم المكائد والتعب متحدياً رمضاء الحر وعطش الصوم وهطول الأمطار والثلج والبرد وقد طال بعضهم الضرب والسجن والاعتقال فهو صابر مثابر ومصمم على تجسيد إرادة الشعب في ارساء دولة القانون. وفريق يبدو ان عزيمتهم قد فترت ويكتفون بنقل أخبار الحراك عبر الهواتف والمنتديات والدردشات. كم نتمنى أن نراهم معنا بالميدان مجددا لتزيد قوتنا فالحراك بحاجة إلى طاقات كل أبنائه.

فرع رشاد الجزائر العاصمة

من السذاجة التطلّع إلى ثورة ديمقراطية، بل هو أكثر واقعية اليوم من تقاعس"الواقعيين" المدمّر. صحيحٌ أنّ هناك لحظات في التاريخ يخسر فيها الثوار الرومانسيون كل شيء بانتهاجهم طرق مسدودة الآفاق. لكن هناك أيضًا لحظات تكون فيها الشعوب موحّدة في طلب التغيير العميق وينكمش فيها الطغاة وتتقدّم الحرية، فتأتي بفرصٍ حقيقية للنجاح. وهذه اللحظات التأسيسية في تاريخ الأمم لا يصنعها متخصّصو"الواقعية" بل تكتبها جراءة وعبقريّة الشعوب.

د. يوسف بجاوي، عضو حركة رشاد

المثقّف، الانتخابات النوفمبرية، والخوف من الحرية

https://rachad.org/?p=3788

RACHAD

عيد مبارك

RACHAD

PayPal

paypal.me/MouvementRachad

SCAN ME

Rachad.Algeria

Rachadtv

@Rachad.Algeria

www.rachad.org

MOVI-Design ©